أزمات الحرف في مدينة الجزائر نهاية القرن التاسع عشر من خلال السجلات المخطوطة للمحاكم الشرعية

د: قلفاط عبد الباسط

المركز الجامعي خميس مليانة

ملخص الموضوع

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية ونوعية المعرفة التاريخية التي يمكن ان تقدمها لنا وثائق المحاكم الشرعية حول النشاط الحرفي بمدينة الجزائر، وارتباطاته السياسية وآثاره الاجتماعية .

من خلال هذه الوثائق يمكن تحديد ثلاثة عناصر أساسية في الموضوع:

- مظاهر أزمة الحرف نهاية القرن التاسع عشر (ضعف رأس المال- تراجع صيغ النشاط الحرفي- تغييب التنظيمات الحرفية- نزاعات الحرفيين وانتشار حالات الإفلاس...)
- أسباب انهيار القطاع الحرفي (نتائج سياسة الاحتلال - إهمال الفرنسيين للقطاع- المنافسة الأوروبية-)
- انعكاسات انهيار الحرف على الحياة الاجتماعية(الهجرة الداخلية والخارجية- تراجع المستوى المعيشي لسكان المدن — تراجع البطالة...) .

لقد تدمر الوضـــع الاقتصـــادي والاجتماعي لحرفي مدينة الجزائر في فترة مبكرة، من طرف النظام الا ستعماري، وهو و ضع شبيه في مدينتي ة سنطينة وتلمسان اللتان بقيتا تعانيان إلى نهاية القرن .

The Crises craft in the Algiers in the end of the 19th century according to the documents of maḥākim šarʿiyya .

Abstract

This study attempts to detect the importance and the quality of historical knowledge that can give us the "Mahakim Sharia" documents, about the craft activity in Algeria and its political affiliations and its social effects.

According to these documents we can identify three most important elements in this topic

- *The first is the aspects of the crises in the end of the 19th century.*
- *The second is the causes of declining of Crafts sector.*
- *The third point finds the implications of the collapse of the crafts in the social life.*

The colonial system destroyed the economic and the social situation of the Algiers craftsmen in an early period (between 1830-1880), the situation is similar in the cities of Constantine and telemcen, which have continued to suffer until the end of the 19th century.

مقدمة

إن ظاهرة انهيار القطاع الحرفي نهاية القرن 19 أصبحت خاصية تميز النشاط الاقتصادي في الجزائر، باتفاق الملاحظين والمؤرخين، وتبرز هذه الظاهرة من خلال مقارنة الوضع على محورين أساسيين: أولا بواقع الحرف في مدينة الجزائر قبل الاحتلال، والمحور الثاني مقارنته بالوضع في مدينة تونس وبعض مدن المغرب الأقصى في نفس المرحلة، حتى اعتبر احد الكتاب الفرنسيين من غير المفيد الإطالة في تناول الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم للحرفيين[1]، بل ذهب سياسي وإداري آخر إلى أن وضع الحرف المحلية قد برزت عليه بوادر الضعف والانهيار منذ منتصف القرن 19[2].

تحاول هذه الدراسة تتبع مظاهر الأزمة من خلال ما أوردته وثائق المحاكم الشرعية، التي تقدم شهادات حيّة حول الواقع المهني والاقتصادي والاجتماعي وحتى النفسي للحرفي، في مرحلة تراجعت فيها المقاومة الشعبية واستبدلت المؤسسات الاستعمارية بهيئات ومؤسسات المجتمع الجزائري، فما هي مظاهر الأزمة التي مست القطاع الحرفي في مدينة الجزائر بعد نصف قرن من الاحتلال؟ وما هي قيمة المادة التاريخية التي توفرها لنا هذه الوثائق؟

إن الاهتمام بحقلي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ العقليات والأفكار، يتطلب البحث في عمق التراث المخطوط الذي يشمل الجوانب الحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية، ويأتي على قائمة ذلك التراث في الفترة المعاصرة وثائق المحاكم الشرعية؛ والاعتماد على هذه الوثائق كمادة أساسية للبحث هي محاولة للكشف على ما تتضمنه من معطيات تاريخية، بالمقارنة مع الأرشيف الفرنسي والمصادر التاريخية الأخرى.

تتمثل هذه الوثائق في سجلات القضاة الشرعيين، التي تتبع ثلاث محاكم هي المحكمة المالكية والحنفية والإباظية، وقد تجاوز عددها أربعمائة سجل، تتوزع على ثلاث مقرات بمدينة الجزائر هي:

-الأرشيف الوطني الجزائري: وأغلب السجلات الموجودة به سجلات المحكمة المالكية وقليل منها تخص المحكمة الإباظية؛ كما نجد به سجلات المجلس الشرعي الذي كان يجمع المحكمتين المالكية والحنفية، وتبدأ من سنة 1845 إلى سنة 1920[3].

-أرشيف وزارة العدل ويشمل نفس السجلات للفترة اللاحقة إلى بداية السبعينيات.

- مكتب الموثق محمد الطاهر بن عبيد بساحة الشهداء بمدينة الجزائر: ويضم سجلات المحكمة الحنفية من سنة 1845 إلى السبعينيات من القرن العشرين.

يستند الموضوع على سجلات المحكمتين المالكية والحنفية خاصة، لتغطيتهما لمختلف فضاءات الأنشطة الحرفية بالمدينة، فقمت باختيار عدد من السجلات، خاصة منها سجلات: "البيوع"، "الأحكام المتنوعة"، و"التركات والمفاصلات"، والتي أمكننا الحصول منها على كم هائل ومتنوع من المعلومات والمعطيات حول واقع الحرف، وكذلك -وهو الأهم- وفرت لنا هذه المصادر الأرشيفية معطيات "حقيقية ومهمة" عن الحياة اليومية للحرفيين وعائلاتهم وارتباطاتهم الاقتصادية والاجتماعية[4].

من خلال ما تضمنته هذه الوثائق يمكن تحديد أهم مظاهر أزمة القطاع في النقاط التالية:

ضعف رأسمال الحرفيين:

إن أول ما يميز رأسمال الحرفي هو شدة الاختلاف في العناصر المكونة له بين الحرف الخدماتية والصناعية، وأهم الرسوم التي يمكن من خلالها تحديد رأسمال الحرفي هي رسوم تصفية تركات المتوفين، ونصوص بيع ممتلكات المدينين والمفلسين، والتي نجدها في الغالب في سجلات خاصة

تحمل عنوان "سجل الترايك" أو "سجل الترايك والمفاصلات"، و"سجلات الأحكام المختلفة"، وهي رسوم ترتبط مباشرة بعقود "الوفاة" و"الفريضة" و"بيع متروك المتوفي"، وفي حالة المفلسين ترتبط برسوم المنازعات حول الديون التي عادة ما تنطلق من محاكم الصلح الفرنسية وتأتي إلى القضاة الشرعيين، الذين يسهرون على تنفيذ ما حكم به قاضي الصلح، وأحيانا نجد توزيع هذه الرسوم بين سجلات المحكمتين وهو ما يزيد في صعوبة البحث، خاصة مع ضياع بعض السجلات(5).

تستند عملية الإنتاج في النشاط الاقتصادي عامة إلى مجموعة من العناصر، أولها دور العمل الإنساني، وإلى أدوات العمل اللازمة لهذا الإنتاج من جهة ثانية، والمتمثلة خاصة في الوسائل والتجهيزات والمباني، إضافة إلى السيولة المالية التي توفر المادة الأولية وأجور الصناع، وتضمن إمداد السوق بالإنتاج(6)، وقد تأثرت هذه العوامل الثلاثة بالظرف الاقتصادي والاجتماعي العام الذي عمل فيه الحرفيون نهاية القرن19. ومن الناحية النظرية يمكن حصر العناصر الرئيسة لرأس المال في النشاطات الحرفية عامة في: السيولة المالية التي يملكها الحرفي -المواد الأولية- وسائل وأدوات العمل - تجهيزات المحل - منتوجات المحل(مصنعة ونصف مصنعة).

ولكن الرسوم لا تصرح دائما بهذه العناصر، وبطبيعة الحال يختلف ترتيبها من حيث الأهمية بين قطاعات الحرف الخدماتية والصناعية، وأحيانا حتى داخل القطاع الواحد والحرفة الواحدة، كما لا نغفل إن كل هذه العناصر يمكن إدراجها في القسم المادي، باعتبار أن صنعة الحرفي واتقانه لها تمثل عاملا أساسيا في عملية الإنتاج، وهي التي تحدد اختيارات الحرفة بالدرجة الأولى. بعد دراسة 26 عينة من تركات الحرفيين في عدد من القطاعات(7)، تمكنا من تلمس مكونات رأسمال الحرفي، والتعرف على مميزاته؛ ولكن نتيجة لصعوبة تحديد كل عناصر رأس المال، بسبب شح المعلومات الكافية في جل رسوم التركات، اقتصرنا على تحديد قيمة أعلى رأسمال وأدناه لأدوات وتجهيزات عدد من الحرف، فخرجنا بالجدول التالي الذي نحاول من خلاله البحث في وعوامل التفاوت في قيمة رأسمال مختلف الحرف.

أما إذا أضفنا العناصر المتبقية من رأسمال الحرفي فسيرتفع التفاوت بين أكبر رأسمال وأدناه في الحرف الصناعية، خاصة تلك المعتمدة على مواد أولية مستوردة من الخارج، مثل المقايسية والحرايرية، فإذا كان متوسط أدوات الحرار لا تتجاوز 500 ف، فان قيمة مادته الأولية وسلعه المصنعة ونصف المصنعة تضاعفت أكثر من عشر مرات عند أربع

حرارين[8]، وأحيانا ترتفع تكاليف صيانة الأدوات، وكراء المحلات والمخازن.

جدول لقيمة تجهيزات وأدوات الحرفة (بالفرنك) [9]

الحرفة	أكبر قيمة	أصغر قيمة
الكرارسية (نقل البضائع بواسطة العربات)[10]	1200 ف	250ف
القهاوجية	1200ف	320ف
الفنادقية	900ف	350ف
الحمامجية	880ف	550ف
المقفولجية (صناعة الاحذية)	380ف	260ف
الطبابخية	550ف	380ف

القزادرية (الصفارين) صانع الاواني ومبيضها	200ف	125ف
المقايسية (صانع الحلي من مادة العاج)	240ف	180ف
الحلاقة	264,75ف[11]	110ف
البابوجية (صناعة الاحذية من الجلد الاصفر)	160ف	130ف
الحرايرية (ناسج الحرير وصانع الالبسة الحريرية)	500ف	300ف

نشير كذلك إلى وجود عوامل أخرى قلما تتكلم عنها النصوص مثل حيوية ومهارة الحرفي في تنشيط عمله، ودور المبادرة الفردية في مواجهة مختلف الأزمات، ولكن اختفت هذه العوامل أمام ضغط الواقع الجديد، مما أدى إلى اختفاء الحرفيين من السوق وتراجعهم والتنقل بين الحرف، وإذا كان تأثير العامل النفسي سلبيا، مع محدودية أدوات الإنتاج وضعف أدائها، وقلة السيولة المالية، في ظرف المنافسة الأوروبية الشديدة، تكون النتيجة كارثية على كامل القطاع وأهله، وتمتد آثاره وعواقبه إلى الجوانب العائلية والاجتماعية، وتتأثر بها العقليات وتسوء الأخلاق.

تراجع صيغ النشاط الحرفي: أهم صيغ النشاط الاقتصادي بصفة عامة هي الشركة، التي تتلخص آليتها في كيفية اشتراك الطرفين في عناصر رأسمال، وعادة ما يكون أحد طرفيها –الشركة- صانعا، وفي حالات قليلة يكونا معا صانعين أو من خارج الحرفة. يمكن تقسيم دوافع التوجه إلى إنشاء الشركة في الحرف عامة إلى قسمين رئيسين هما: الرغبة في الاستثمار عبر توسيع النشاط ومضاعفة الإنتاج، والدافع الثاني هي وسيلة لمواجهة الأزمات والهروب من الإفلاس، مع الإشارة إلى اختلاف ارتباط السببين بطرفي أو أطراف الشركة، الذي قد يكون منهم الصانع أو التاجر أو المشارك بماله أو أدواته، ودراسة وتتبع تلك الأسباب تبين ظروف تراجع مختلف الأنشطة الحرفية.

أما أهداف إنشاء الشركة فترتبط بالطرفين ويمكن حصرها في ثلاث نقاط هي: التعاون في خدمة الحرفة – تغطية تكاليف الإنتاج والخدمة – الاستثمار. تكشف النصوص أن الظروف التي دفعت أصحاب الحرف الخدماتية لإنشاء الشركات هو الهروب من شبح الإفلاس وغلق المحل، إضافة إلى الحصول على قدر من المال لفك أزمة اقتصادية أو اجتماعية، في حين هدف الشريك الذي عادة ما يدفع راس المال ويكون من خارج الحرفة هو الاستثمار أولا[12].

ولكن كثيرا ما تتعثر الشركة في تحقيق إحدى الأهداف السابقة وتتعرض للحل، فينسحب أحد الطرفين ويستبدل بغيره، وتأتي عناوين

رسومها في السجلات بصيغة "بيع مترلة قهوة"، و"بيع مترلة شطر حانوت" و"بيع جلسة ودوزان حانوت"، و"شركة في أثاث قهوة"[13].

إن العناصر الأساسية للشركة التي تتضمنها الشروط في رسوم القضاة هي : رأسمال – كيفية اقتسام الفائدة – نظام الخدمة – مدة الشركة أو طريقة الانسحاب وكيفية دفع الثمن من طرف لآخر ولو بعد الوفاة (لكثرة الأزمات) – الضمانات التي تحفظ حقوق الشركاء وتسعى لإطالة عمر الشركة، وهنا تكشف النصوص على الروابط التي تجمع بين الشركاء والشهود، وعلى عنصر التعاون الذي يكشف على تداخل الهدف الاجتماعي (التضامن والتكافل) بالهدف الاقتصادي (الاستثمار) عندما يدفع طرف كل رأسمال الحرفة، والطرف الآخر عليه الخدمة فقط، ويتفق الطرفان على قسمة المدخول، والذي عادة ما يذهب غالبه لصاحب المال الذي اشترى ما يلزم للطرف الثاني، وضمن بقاء الورشة مفتوحة، واستمرار إعالة عوائل الصانع والعمال[14].

كراء أدوات وتجهيزات الحرف: قدمت لنا رسوم القضاة حالات يؤجر فيها الحرفي محله مع الأدوات ويمتهن حرفا ووظائف أخرى؛ وهنا يتوقف استمرار الحرفة في العائلة، وهو مظهر من مظاهر الأزمة والانهيار، خاصة عندما يمتد أثرها إلى العلاقات الاقتصادية والحرفية والواقع الاجتماعي للأسر، في حياة الحرفي وبعد مماته، ويؤدي إلى تراجع واختفاء

الحرف، حتى أصبح الحرفيون يسترزقون من خارج القطاع، ويستعينون بالتجارة لتغطية المصاريف المتنوعة[15].

تكشف الكثير من المعطيات النصية في سجلات القضاة المتوفرة على انتهاء عدد من حالات الديون إلى بيع أدوات وأملاك المدينين، سواء بعد مرورها على الحجز نتيجة الإفلاس، أو جراء مراحل الكراء والرهن، بل بعض تلك الصيغ كانت مقدمة للبيع الكامل باتفاق الطرفين، من خلال الشروط التي تتضمنها رسوم الدين وطرق انتقال ملكية الأدوات والتجهيزات، وتحت ضغط تلك الظروف رهن الحرفيون أدوات الصنعة والورش والأملاك، مثل حال "القهواجي" الذي "وثق بيد أجير قهوته على وجه الرهن بما اشتملت عليه من أدوات"، رهن هذا الحرفي مقهاه بما فيها من أدوات ورخصة العمل مرتين، وفي المرة الأخيرة تضمن العقد شرط بيع الراهن للمرتهن "جميع القهوة إن أراد شراءها[16]".

تظهر الأزمة كذلك في وضعية الكثير من الصناع الذين كانوا يعجزون عن دفع حقوق كراء المحل والأدوات، وتشتد الأزمة مع أي طارئ في السوق، ثم تتراكم عليهم الديون، ويضطرون للتخلي عن الصنعة، وهو ما حدث لشاب مقفولجي صانع، تراكمت عليه الديون، فاضطر إلى بيع وسائل حرفته لغريمه، ويبين لنا هذا النص وجها آخر للأزمة، إذ أن صاحب الدين – وهو من مدينة المدية مثل المدين- كان

"مقفولجي" من قبل، وتخلى عن الحرفة واستثمر فيما تبقى من الأدوات والمقر[17].

ومن مظاهر أزمة الحرفي المفلس أن يبيع أدوات محله ناقصة بالثلث عن قيمتها الحقيقية التي اشتراها بها قبل أقل من عام[18]، وكثيرا ما كانت تتراجع قيمة الأدوات إذا بقيت خارج الورشة، مما يعني أنها في "حيز الإهمال والضيعة"، فتتأثر بالتالي قيمتها المالية والإنتاجية.

نزاعات الحرفيين وتزايد حالات الإفلاس: كثرت النزاعات التي كانت بين الحرفيين وبينهم وبين غيرهم من الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وأثرت تلك النزاعات في تراجع العلاقات التي كانت تجمع بينهم؛ مع الإشارة إلى كون أغلب تلك المنازعات حدثت بسبب ضغط الواقع الاقتصادي الناتج عن انهيار الحرف، ومن نتائج ذلك الانهيار كثرة التعاملات بالديون، من بداية ورود السلعة كمادة خام إلى وصولها إلى المستهلك، وكان عدول المحاكم يسجلون تلك المعاملات مهما قلت قيمتها[19].

وفرت لنا سجلات المحاكم الشرعية رصيدا كبيرا من القضايا التي حاولنا الانطلاق منها لتلمس مدى حضور النزاعات في السوق، وما دورها في تخريب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تتبع مظاهر الأزمة من خلال حالات الإفلاس، وحجز الأدوات والسلع، ونصوص حل الشركات، وكذلك صيغ الصلح لحل النزاعات، مع الإشارة إلى

ارتباط كل ظروف الأزمة بمسألة الديون وما ترتب عليها من مشاكل. والجدول التالي –كعينة- يلخص حجم ونوعية ديون الحرفيين وشركاؤهم في السوق:

جدول يبين ديون الحرفيين الواردة في سجلي: *D312* و*D351*.

عدد قضايا الديون	داخل نفس الحرفة	بين حرف مختلفة	حرفي مع فلاح	حرفي مع امرأة	حرفي مع تاجر
58[20]	12	17	03	12	14

نشير في البداية إلى أن أغلب الحرف المذكورة في هذا الجدول هي حرف خدماتية بالأساس، وهذا بعد التراجع الكبير للحرف الصناعية، وأهم الحرف الواردة في السجلين: "الخضارة" و"القهاوجية" و"الطباخين" والجزارة، وعدد المرات التي ذكرت فيه الحرف الصناعية ست مرات، كان أحد طرفي المعاملة صاحب حرفة:"مقفولجي" مرتين ومرة واحد لكل من المقايسي"حداد" "فخارجي" و"قزاز".

إن نسبة المعاملات التي كان فيها الحرفي مدينا لغيره من خارج الحرفة-في الجدول السابق- بلغت 50% (29 قضية)، منها عشر حالات مدين فيها لتجار، وتسع حالات مدين فيها لامرأة من داخل العائلة أو خارجها، والباقي بين الحرفيين داخل نفس الحرفة أو بين حرف مختلفة. ومن أسباب الديون التي يقع فيها الحرفيون مع التجار هي المعاملة

التجارية، والدفع المؤجل للسلع الذي عادة ما ينتهي إلى منازعات في المحاكم، كما حدث لطباخ مدين لخضار[21]، وحدث للشاب الخباز من بلدية "آزفون" المدين للكهل التاجر في الدقيق – من نسبه وبلدته- الساكنان بمدينة الجزائر، وبلغت قيمة الدين 360ف، منها "100 ف جراء سلف إحسان والباقي من معاملة شراء الدقيق"[22].

وإذا تتبعنا قضايا ديون الحرفيين عامة بسجل المحكمة المالكية رقم *D312* نجد ثلثيها تحول إلى منازعة[23]، والتحول إلى منازعة يعني المرور إلى المحاكم الفرنسية المختلفة، والتعرض للحجز أو السجن، مع زيادة التكاليف، إضافة إلى بيروقراطية المحاكم الفرنسية التي اشتكى منها الجزائريون كثيرا، تلك البيروقراطية التي أثقلت كاهل المدينين، خاصة عندما استغلها موظفو المحاكم.

متروك الحرفيين أو الإفلاس غير المعلن[24]: توجد حالات أخرى لا ينكشف فيها إفلاس الحرفي إلا بعد وفاته، وتتبين أسباب ذلك الإفلاس، الناتج عن تغير الظروف العامة بالبلاد، حتى أصبح المعلمون لا يملكون شيئا من رأسمال الورشة، والصانع له مدخول صنعته، وتمون النشاطات الحرفية بإحدى صيغ الشركة المتعثرة أو بالديون، وتتبين الوضعية الحرجة أكثر عندما لا يكفي مدخول الحرفة لسد تكاليف المهنة، خاصة إذا عرفنا إن مصاريفه الاجتماعية كانت قليلة لقلة أفراد أسرته، فتغلبت التكاليف على رأسماله، بل تشتد حالات البعض منهم عندما لا تسدد ديون الغرماء حتى

بعد بيع ما وجد بالورشة، هذه هي الحالة التعيسة التي كان يشتغل فيها الكثير من الحرفيين.

تبرز هذه الوضعية الحرجة عند "الفنادقي" نوري عمرو صاحب الحرفتين –الفندقة والكرارسية–، الذي استأجر المسكن والفندق، وتوفي وعليه ديونا أكثر من رأسماله، وتعدد غرماؤه بين جزائريين وأوروبيين ويهود[25]، وقد تضمنت سجلات البيوع والترايك والمفاصلات نماذج بالجملة هذه القضايا[26].

وعندنا حالة لمقايسي توفي عن زوجة وولدين، وبلغت قيمة متروكه 1387،10ف، 75% منها قيمة الملبوس والأثاث والمصوغ، وتنوعت ديونه تبعا لشدة الأزمة التي عانى منها، وتعود كما وردت في رسم حصر متروكه إلى ثلاثة محاور رئيسة، غطت نشاطه الاقتصادي وحياته الاجتماعية، وتمثلت في: ديون مترتبة عن مصاريف تجهيز ابنته للزواج، ديون الورشة وتمثلت في ثمن المادة أولية ليهودي ، ولتاجر تونسي، وديون كراء الحانوت، وديون ومصاريف يومية لحياته الأسرية، إضافة إلى مصاريف الدفن والصدقات، ومصاريف المحكمة وتكاليف بيع المتروك. وبلغ مجموع الديون 1755 ف[27].

بعد تصفحنا لتركات الحرفيين بالسجلات الحنفية التي غطت الفترة بين 1887/2/1 و1901/2/26[28]، يمكن تقسيم وضعية الحرفيين إلى قسمين: حالات من ضعيفة إلى متوسطة، والثانية حالات من مريحة إلى

جيدة، وكانت أغلب الحالات من القسم الأول، ومؤشر ذلك أن الديون غلبت قيمة المتروك، ووصول الورثة إلى بيع ملبوس ومصوغ وأثاث المتوفي بدل بقائه في الأسرة[29]، وفي أحسن الأحوال تتساوى قيمة المتروك مع الديون او بقاء فرنكات معدودة تقسم على الورثة. أما الوضعية المتوسطة إلى الجيدة لحرفيين آخرين فقد نجمت عن وجود مداخيل أخرى من خارج الحرفة، والمتمثلة خاصة في مدخول كراء الدور والعقارات، والشركة في حرف ونشاطات اقتصادية أخرى[30].

إن الإفلاس كسبب مباشر لبيع أملاك الحرفيين ورد ذكره في الكثير من النصوص، وكل تلك الرسوم تصرح بان الديون المترتبة على الحرفي هي السبب في استهلاك أهم عناصر رأس المال "...فحجزت الأدوات التي وجدت ببيته وبيعت بالدلالة على وجه التفليس..."[31]، ولكن توجد نصوص أخرى لا تذكر سبب بيع الحرفي لأدوات محله، هل هو الإفلاس أم تغيير المهنة أم حالات أخرى[32]، ولكنها تتعلق بأزمة القطاع عموما، التي جعلت الحرفي ينتقل من صنعة لأخرى في فترة قصيرة، وهي الظروف التي انهار فيها القطاع لصالح المعامل الفرنسية. وتتضمن رسوم أخرى تأتي بعنوان "انفصال شركة" معطيات عن وضعية الحرف، ومظاهر الأزمة التي لحقتها، وتتوضح هذه المعطيات أكثر في رسوم تصفية متروك الحرفيين المتوفين.

من نتائج هذه الوضعية تأزم حالة الحرفيين أكثر مما كانت عليه، فخرج "المقفوجية" من الورش إلى الحوانيت ثم غرف الفنادق وأخيرا إلى المنازل، لإنتاج السلع المطلوبة في السوق، فغدوا "يعملون اليوم في ظروف صعبة وقد تمكنت منهم الأزمة"[33]، إلى درجة أن انهارت واختفت الكثير من الورش. و لم تكن هذا الحالات استثنائية عند الحرفيين الصناعيين بعدما وقعوا أسرى الديون، وتراجعت الصنعة مع تزايد المنافسة الأوروبية وغياب النقابات الحرفية التي تدافع عن مصالحهم[34].

إن عقود القضاة تعطينا صورة حية عن أزمة القطاع، عندما تقدم الوضعية الاجتماعية متداخلة مع الواقع المادي والمهني للحرفي، فتكشف على امتداد الأزمة للأسرة ممثلة في قوت يومها وملبسها ومسكنها، وهذا ما يميز المادة العلمية التي تضمنتها هذه الوثائق عن التي توفرها الأرشيفات الفرنسية، التي تقدم إحصائيات وأسماء عن تراجع الحرف دون الكشف عن الآثار الاجتماعية والنفسية.

إن أغلب مداخيل الحرفيين لم تكن بالكاد تكفي لحاجات العائلة اليومية، من إطعام ومصاريف التعليم وغيرها، وقد تتبع ألفريد بيل حرفة من حرف النسيج تعمل بكل طاقتها، ووجد أن مداخيل ورشة عادية من 2 ف إلى 2،5 ف في اليوم، وهو مدخول محدود لحاجات الحرفي اليومية العائلية[35]، مع الضرائب وكراء المحل واقتناء الأدوات وصيانتها ومكافأة

المتعلمين...الخ. وأجرة الصانع كانت دون تكاليف العيش[36]، وهو وضع صعب يعمل فيه جل حرفيي المدن منذ عقود حسب الفريد بيل.

تغييب التنظيمات الحرفية: يمكن اعتبار اختفاء الحرف كهيئة اجتماعية اقتصادية تدريجيا، مظهرا ونتيجة في نفس الوقت للاحتلال، فتراجع تأثيرها في المجتمع وداخل الفضاء الحرفي، مما حدد صلاحياتها في مواجهة الأزمات التي شهدها القطاع، ولعل غياب دور أمين الحرفة أبرز من مثل هذا التراجع والاختفاء، إذ كانت له من قبل وظائف تنظيمية وإدارية واقتصادية واجتماعية، وصلاحياته واسعة في التعاون مع الحرفيين وأطراف السوق وممثلي المجتمع للحد من النزاعات[37]، التي أصبحت تُحوَل إلى قضاة الصلح، وحتى موظفي المحاكم الفرنسية للنظر فيها وإصدار الحكم[38]، ثم إلى القضاة الشرعيين للتنفيذ.

تعرض الكثير من الكتاب والمؤرخين الفرنسيين إلى هذه "النقابات" الحرفية ودورها التقليدي في الجزائر والبلدان العربية والإسلامية، وأعجبوا بمساهمتها في البناء الاقتصادي والحضاري في المجتمع، ولكن بعضهم لم يعد يرى فيها ضرورة للبقاء، لأنها أصبحت "تنظيما قديما باليا، فالروابط التقليدية التي تجمع الأعضاء المختلفين في الورشة أصبحت لا تتماشى مع القوى الشرعية والتقاليد الفرنسية"[39]، حتى لم يعد يوجد أي رابط حرفي يجمعهم، ولا علاقات مهنية بينهم، ولا يتمنى الحرفيون لأبنائهم ممارسة هذه الصنعة، حتى أصبح "كل حرفي منعزل في محله ولا ينظر إلى أبعد من

باب ورشته"[40]، لذلك اختفت آليات ووسائل حل النزاعات داخل القطاع، عندما تبعثر الصناع المهرة، واختفت الاتحادات الحرفية، وأصبح التدخل في حل مختلف النزاعات لا يتخذ الشكل الرسمي في حضور رؤساء النقابات الذين اختفوا ولكن عن طريق بقايا الروابط العائلية والحرفية، وأبرز هذه الآليات وسيلة الضامن.

من مظاهر تراجع دور الحرف وممثليها، اختفاء الأسماء تدريجيا في رسوم القضاة، واقتصرت العقود على ذكر حرف من يرد ذكرهم في الرسوم من أطراف القضية أو الشهود فقط، ووجدنا في بعض الرسوم عددا من الألقاب التي تشير إلى ظل أو أثار تلك النقابات، مثل عبارة " مصطفى بن حاج علي بن أمين السراجين الجزائري المقفولجي حرفة" أي جد المعني في الرسم كان أمينا للسراجين، وفي نص آخر "خدوجة بنت أمحمد شاوش البنايين"، أو "أمين الدلالين"[41]، كما اختفت أسماء عائلات كبيرة في القطاع الحرفي، وتراجع توارث الصنعة داخل العائلة، لأنها لم تعد تعيل العائلة، كما لم يعد الحرفي يستطيع الدفاع عن ورشته وحقوقه، واحتياجات عماله واهتمامات حرفته وقضايا مجتمعه.

توالت النتائج السلبية لاختفاء التنظيمات الحرفية، وارتبطت ببعضها البعض، فعندما عجز الحرفيون عن الدفاع عن مصالحهم وورشهم اختفى الكثير منهم، بالهجرة أو التحول لأنشطة أخرى، فتراجع الإنتاج الحرفي وتميز في نهاية القرن 19 بتداخل الوظيفتين الإنتاجية والتجارية في غالب

المعاملات، بل تحول الكثير من الحرفيين لممارسة التجارة في المادة الأولية[42]، أو ما توفر من الإنتاج الحرفي، وأحيانا حتى كراء أدوات الحرفة وحوانيت وورش الصنايع والخدمات، فكثرت نصوص الشركة التي تخلى فيها الحرفي عن صنعته، وامتهن الوظيفة أو التجارة أو الاستثمار فيما بقي له من عقار.

نشير في الأخير إلى أن تأثير الاحتلال على الفضاء الحرفي مر بمرحلتين، الأولى مس الحرفيين في مدينة الجزائر-وكل المدن التي دخلها الجيش الفرنسي لاحقا- ولحق بهم ما لحق بكل أطياف المجتمع، من اعتداءات على الأشخاص والملكيات وتدمير للأسواق وتخريب للهيئات الاجتماعية والمؤسسات الدينية[43]، وفي المرحلة الثانية تضرر القطاع من نتائج سياسة التهميش والإهمال والتدمير المقصودة، التي أدت إلى الهجرة الجماعية للحرفيين إلى المدن الداخلية وخارج البلاد مثل تونس والمغرب وبلاد الشام.

اليهود والقطاع الحرفي: من أزمات القطاع أن أصبح الحرفيون يعتمدون على التجار اليهود في الحصول على المواد الأولية والسيولة المالية، فإذا كانت هذه الفئة قد اشتهرت في الفترة الحديثة بممارسة عدد محدود من الصنايع ("الجواهرجية" و"الصيرفة")، فقد توسع نشاطها الحرفي في المرحلة الجديدة، واستولت على حرف أخرى كانت بيد الجزائريين، وعلى حد قول بعض المؤرخين فقد "استحوذوا على فنون وحرف الجزائريين

حتى صناعة الغرابل والرفوف"[44]، كما كانت لهم ارتباطات بكل الحرف عن طريق وسيلتين هامتين هما: التموين بالمواد الأولية، وتقديم القروض الربوية المرتفعة الفوائد.

تتنوع رسوم القضاة التي تعرفنا بتعاملات الحرفيين مع اليهود، وأهمها تلك التي تتعرض لتصفية صنايع الحرفيين وترائكهم، وأهم ما تتضمنه ذكر غرماء المدينين، وبعض تلك الرسوم تفصل في سبب ترتب الدين على الحرفي، الذي يرجع إلى معاملة تجارية أو دين، وأحيانا عن طريق رهن الذهب والمجوهرات بيد اليهود مقابل ديون تعطى لهم من أجل إسعاف وضعهم الحرفي والاجتماعي.

مارس اليهود عدة حرف وكانوا فيها معلمين وأصحاب ورش، تؤجر صنايع ومتعلمين جزائريين بعدما فقدوا حرفهم ومحلاتهم، وأول ما يميز النشاط الحرفي لليهود أنه ابتعد كثيرا عن قطاع الخدمات مثل "الطباخين" و"القهاوجية" و"الحمامجية" وغيرها، وتركز في عدد من الحرف الصناعية، والتجارة في السلع والمواد الأولية، وتكشف بعض نصوص بيع محلات المفلسين والتركات إلى حضورهم في عمليات البيع، وشرائهم للسلع والمادة الأولية والأدوات لعدد من الصنايع، مما يرجح ممارستهم لتلك المهن[45]، وأهم حرف اليهود "الحرايرية"، ورد نص في سجل حنفي لسنة 1898 تضمن سجن صانع حرار في دين عليه قدره 95 ف لعدة أيام "... وفي يوم التاريخ حضر معلمه الإسرائيلي وضمنه في أداء جميع ما

بذمته..." [46]، كما ترد كذلك بعض أسماء اليهود كمعلمين في حرفة المقفولجية، فيقرضون الصناع والمتعلمين، ويضمنونهم في الديون المترتبة عليهم بسبب المعاملات الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية[47].

إن تعدد غرماء الحرفيين من اليهود يشير إلى سيطرتهم على عدد من الصنايع، عن طريق توفير السيولة المالية لاحتياجات القطاع المتنوعة، ففي رسم تضمن بيع كل ما اشتملت عليه ورشة مقفولجي مفلس من سلع وأدوات لمقفولجي آخر، وكشف الرسم أن المفلس كان مدينا للمشتري وليهود آخرين عددهم أربعة، وجملة دين الإسرائيليين وحدهم بلغ 1154,50 ف،وهي تقريبا نصف قيمة ما وجد بالمحل من أدوات وسلع وتجهيزات[48].

إن القروض المرتفعة الفوائد بصفة عامة سواء كانت من اليهود أو من غيرهم هي إحدى أهم أسباب تضرر وانهيار النشاط الحرفي، وهو نفس الوضع في القطاع الفلاحي، وكان كل ذلك تحت سمع وبصر مؤسسات الاحتلال، بل مارسته تلك المؤسسات بنفسها، بصفتها الرسمية والشرعية، إذ كانت البنوك تقرض الجزائريين بفائدة 30% [49]، إلى درجة أن تحول الربا "... إلى إحدى أدوات التفقير الهامة التي اتبعتها إدارة الاحتلال..."[50]، وقد اعترف جنرال فرنسي في رسالة له:" يؤسفنا أن نسجل مسؤولية الاحتلال الفرنسي في تطور الاقتراض الربوي في الجزائر، إنها حقيقة لا شك فيها"[51].

خاتمة

نرجو أن نكون قد سجلنا بعض مظاهر الأزمة التي عانى منها النشاط الحرفي في مدينة الجزائر حسب ما تضمنته سجلات القضاة، وهي نفس خصائص القطاع في كامل البلاد، كما أكدته الكثير من الدراسات التاريخية لجزائريين وفرنسيين. وإذا كانت وثائق المحاكم الشرعية لا تقدم موقفا أو رأيا تجاه موضوع الانهيار، إلا أنها تقدم شهادة حية على واقع الحرف ونتائج الظرفية التاريخية في هذه المرحلة.

لقد كشفت وثائق المحاكم الشرعية على شدة ارتباط وتداخل الجانبين الاقتصادي الاجتماعي، فالحرفي لا يرتاح نفسيا واجتماعيا إذا كان نشاطه يستند إلى الديون التي تهدده في رأسماله وورشته وقوت عياله، لذلك تميزت المادة التي توفرها هذه الوثائق بالثراء والتنوع، ويمكن من خلالها إعادة بناء واقع مجتمع المدينة في صورة حية، يوما بيوم وحالة بحالة، وهو ما يساعد على تفسير الكثير من الظواهر وإعادة بناء الوقائع التاريخية. ورغم التحديد الذي طال صلاحيات القضاة في فترة الاحتلال، فقد بقيت السجلات تقدم إجابات مهمة من خلال المواضيع التي طرحت بها على شكل قضايا، اهتمت بكل شؤون الأفراد والأسر، وأنواع السلع ومصادرها وأسعارها، وتعرضت لظروف التغير في مستوى المعيشة، والروابط بين مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة مدينة الجزائر بالمدن الأخرى.

إن الدراسات التاريخية المعاصرة تعتمد على توظيف المنهج الإحصائي واستغلال الأرقام الموزعة في الوثائق والمصادر لفهم الظواهر التاريخية، وقد أوردت سجلات القضاة مجموعة من الأرقام عن الأنشطة الحرفية والاقتصادية، لا سيما ما يخص المشترين والأسعار والكميات، التي كثيرا ما تتسم بالدقة وقلة المبالغة. ورغم محدودية القيمة المالية لجل التعاملات الاقتصادية – من خلال قيمة رأس المال- حسب ما أوردته هذه الوثائق، إلا أنها كانت تغطي أكبر شريحة اقتصادية واجتماعية بالمدن.

لقد نظر الفرنسيون بعد نصف قرن من الاحتلال إلى الحرف الصناعية على أنها جزء من الفنون الشعبية، ولا علاقة لها بالقطاع الاقتصادي الذي يشغل اليد العاملة ويساهم في الإنتاج، ويلعب دورا اجتماعيا بقيمه الحضارية التي اكتسبها عبر القرون، واهتموا لإغراض تجارية وسياحية –تخصهم وحدهم- بعد الحرب العالمية الأولى بحرف الطرز على الزرابي والمعادن والجلود خاصة، وهو ما أكد ظاهرة انهيار الحرف، وتراجع الحركية الاقتصادية والاجتماعية للمدن.

الهوامش:

1- *Demontès(v), L'Algérie industrielle et Commerçante, Collection du Centenaire, Paris(V°), Libraire Larose, Paris, 1930, p:45*

2 -*Boyer, L'évolution de l'Algérie médiane «Ancien département d'Alger» de 1830 à 1956, A.Maisonneuve, Paris, 1960, p:144.*

3- سجلات المجالس الشرعية توجد بالأرشيف الوطني فقط، وتتوقف عند سنة 1877 بعد اختفاء المجالس الشرعية عمليا، للمزيد أنظر: عبد الباسط قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين 1830-1892، دار قرطبة، ، ط1، الجزائر، 2015، ص:300.

4- للمزيد عن هذه السجلات (أنواعها مضمونها) أنظر: قلفاط عبد الباسط، القضايا الاقتصادية للمجتمع الجزائري من خلال سجلات المحاكم الشرعية مدينة الجزائر أنموذجا (1930-1886)، أطروحة دكتوراه مخطوطة، نوقشت بجامعة الجزائر 2، 2016، ص ص: 17-24.

5- تتوزع بعض المعاملات والعقود بين المحكمتين، وبعض رسوم القضاء الحنفي تشير إلى مذهب صاحب القضية :"حنفي المذهب" أو "مالكي المذهب" أنظر الأحكام: ح17 في 1898/6/1. وح 2 في 1901/1/15، سجل حنفي، سجل مفاصلات بين 1889 و1901.

6- من الصعوبات في البحث غياب المعلومات في السجلات عن القيمة المادية عامة والسيولة المالية خاصة في بعض الحرف.

7- توزعت رسوم التركات المدروسة على عدد من السجلات المالكية والحنفية بين سنوات 1887 و1911

8-أنظر الأحكام التالية كلها من سجلات المحكمة الحنفية: ح335، بين فيفري وأوت 1908. وح134، سنة 1907. وح18، من جويلية 1891 إلى جانفي 1894، وح 9، 1887-1898، وعند المقفولجي انظر ح 578، سنة 1896. وعند الصفار ح12، سجل المفاصلات 1887-1898. أحيانا ترتفع قيمة أدوات الحرفة إذا كان الدفع بالتقسيط المريح، مثلما حدث في شركة قهوة باع مالكها نصف الأدوات ب445ف وهو متوسط ثمن رأسمال الحرفة، ودفع 100ف والباقي يدفعها مشاهرة 43ف،ح 735 في 1893/8/31، من مارس إلى سبتمبر 1894. وانظر كذلك الأحكام 563 في 1893/6/28، سجل حنفي، لسنة 1893. وح 102،في 1900/2/28، سجل حنفي لسنتي 1899-1900.

9- استخرجنا هذا الجدول من دراسة عدة سجلات مالكية وحنفية بين سنوات 1882 إلى 1911، ونشير إلى أن أعلى قيمة في عدد من الحرف وجدت مرة واحدة فقط.

[10] – تضمنت حرفة الكرارسية حسب رسوم القضاة نوعين من العربات: التي يجرها الآدميون والتي تجرها الحيوانات، وقد كانت هذه الحرفة قبل الاحتلال تسمى بـــ "باش حمار". من الرسوم التي تعرضت لهذه الحرفة: ح21 في 1902/08/25، سجل المحكمة المالكية، *D260*. ح123 في 1910/02/09، نفس السجل السابق. وح 42، سجل المحكمة الحنفية من ديسمبر 1902 إلى ماي 1903.

[11] – هذه القيمة لأدوات الحلاقة والحجامة حسب رسم المحكمة الحنفية رقم 19، سجل حنفي من جويلية 1891 إلى جانفي 1894.

12– تأتي بعض رسوم الشركة التي تهدف إلى الاستثمار تحت عنوان "قراض" وأخرى تحت عناوين: "الشركة" "بيع مترلة حانوت" "محاسبة" "فرض" وغيرها. أنظر الرسوم: حكم 1234، سجل مفاصلات للمحكمة الحنفية من 1889 إلى 1901. ح173، سجل محكمة مالكية، *D133*. ح155 في 1892/09/13، سجل محكمة مالكية *D195*.

13– أنظر هذه العناوين بالترتيب في الأحكام التالية : ح 563، سجل حنفي، 1893، وح905، وح 916 سجل حنفي، من أكتوبر 1894 إلى ماي 1895. وح 126، سجل مالكي، *D*312.

14– لا تتعرض كل النصوص لهذه الشروط، وهذا حسب الروابط التي تجمع بين الشركاء والظروف التي ظهرت فيها الشركة، كأن تكون بعد إفلاس شركة سابقة أو لتحصيل الديون بين الشركاء أو غيرها. ومن نماذج ذلك: ح 916 في 1894/12/11، سجل حنفي من 1894 إلى 1895. ح 42 في 1903/01/17، سجل حنفي، من ديسمبر 1902 إلى ماي 1903.

15–كان وضع الحرف في مدينة تلمسان عموما وحال الصناعات الصوفية منها خاصة أحسن من غيرها في كل البلاد، ورغم ذلك أصبح النساجون في عطلة مقنعة لا يعملون لساعات طويلة نتيجة لنقص المادة الأولية، وهم بين المقاهي والبيوت، ثم أغلقت محلاتهم وورشهم أنظر:

– Bel Alfred, et Ricard Pierre, Le travail de la laine à Tlemcen, Jordan, Alger,1913, pp: 270 – 172 Et Golvin (L), Aspects de l'artisanat en Afrique du nord, Presses universitaires, Paris, 1957,p: 52.

16– هذه المقهى تخلى عنها مالكها إلى صانعين عن طريق الرهن بين نوفمبر 1911 وجويلية 1913، أنظر الحكمين: ح 1278 في 1911/11/2، سجل حنفي، بين أكتوبر 1911 وفيفري 1912، وح

1397 في 1913/7/15 سجل حنفي من جوان إلى سبتمبر 1913. وانظر كذلك اتفاق "الصباغ" مع دائنه "الحرار" على "وضع الأثاث –أدوات المحل– الآتي ذكره بيد الدائن ثقة ...إلى أن يدفع الدين..." في رسم "تقارر" في حكم رقم 530 في 1888/08/08، سجل حنفي لسنتي 1903-1904.

17- ح 830، سجل حنفي، من أكتوبر 1894 إلى ماي 1895. برزت هذه الحالة عند مقفولجي آخر قام ببيع جميع الأدوات والسلع التي بالمحل لغرمائه. ح 578، في 1896/8/4 سجل حنفي، 1896. وانظر كذلك ثقاف أدوات مقفولجي في ح 1209 في 1913/6/18، سجل حنفي، من جوان إلى سبتمبر 1913.

18- أنظر الرسم 386، سجل حنفي، من مارس إلى سبتمبر 1894.تضمن بيع أدوات طباخ محجوزة كان شريكا مع امرأة.

19- الكثير من رسوم العدول في السجلات الحنفية تكتفي بكتاب المحكمة كشهود، وتأتي مواضيع الديون تحت عناوين مختلفة مثل: "إقرار"، "اعتراف"، "التزام" و"ضمان" وغيرها.

20- من جملة هذا العدد تحول إلى منازعات 29 قضية، وهي التي رفعت إلى قضاة الصلح والمحاكم الفرنسية.

21- ح 67، سجل مالكي، *D312*.

22- ح 555، سجل مالكي،*D174* . وأغلب ديون الجزارين كانت مع تجار المواشي والعلف، أنظر الأحكام:21،1054 و87، سجل مالكي،*D312* . وح: 557، سجل مالكي، *D351*.

23- اشتملت على 13 حكم أخبار، و4 إبراء مرورا بقضاة الصلح، وحجز سلع وبيعها 6، وصلح بعد متاعب قضاء الصلح 4، وهي جملة 27 قضية من 35 عدد قضايا ديون الحرفيين بالسجل المالكي رقم *D*312.

24- كل رسوم التركات تبدأ بإثبات الوفاة ورسم الفريضة ثم طلب تصفية المتروك الذي عادة ما يتقدم به الورثة أو غرماء المتوفي، ثم يأتي النص على ذكر إجراءات تحديد وجمع المتروك الذي يبدأ بأثاثه وملبوسه ومصوغه ثم سلع وتجهيزات وأدوات حرفته، والقسم الثالث ما تركه من مال حاضر أو غائب عند مدينين، وفي الأخير مداخيل أخرى من كراء عقارات وغيرها، ثم تأتي المصاريف أو "المخروجات"

وتنقسم إلى أقسام أولها مصاريف تجهيز ودفن الميت، ثم مصاريف المحكمة والبيع التي قد تمتد إلى منازعات سابقة حول الديون، ثم تحديد الديون التي عليه وعادة ما تتنوع بين ديون الحرفة وأخرى مترتبة عليه بسبب المصاريف العائلية وغيرها.

25- ح 21، في 1902/8/25، سجل مالكي، D260.

26- مثل: سجلات المحكمة الحنفية: 1887-1891. و1891-1894. و1898-1901. وسجلات المحكمة المالكية: D149- D260 D317

27-ح 14 في 1887/8/10، سجل حنفي، سجل المفاصلات 1887-1891. وتوجد وضعية حرار أكثر سوءا في ح 9 في 1888/7/13 نفس السجل الحنفي.

28- غطت الفترة ثلاث سجلات للتركات هي: السجل الأول من 1887/2/1 إلى 1891/7/1، والسجل الثاني من 1891/7/10 إلى 1894/1/16، والسجل الثالث من 1898/6/21 إلى 1901/2/26.

29- من عادة الأسر الجزائرية أن لا تبيع الميراث العيني من ملبوس ومصوغ وأثاث إلا في حالة الأزمة الشديدة، وتقتسم ذلك الميراث بين أفرادها. أنظر: أنظر متروك "قهواجي" بقي منه 51 ف في ح 27، سجل حنفي، سجل مفاصلات 1887-1891.

30- متروك خراط، ح 7 سجل حنفي. ومتروك بابوجي، ح 24، نفس السجل الحنفي السابق.

31- ح 480، سجل حنفي، من مارس إلى سبتمبر 1894. تأتي مواضيع الإفلاس في رسوم القضاة تحت عدة عناوين مثل: "بيع أدوات مثقفة بسبب الإفلاس" وأغلبها تأتي بعنوان "ثقاف" و"إعلان ببيع مثقف" و"بيع مثقفات" و"محضر ثقاف" و"وبيع سلعة بالدلالة لتنفيذ حكم الجوج".

32- مثل بيع جزار لأدوات محله، ح 818، في 1888/8/23، سجل مالكي، D156.

[33] - *Demontès, Op.Cit, p: 49*

34- تعرض بن علي فخار إلى مظاهر أزمات حرف "النسيج والمقفوجة والطرز" بتلمسان، نتيجة التعرض المبكر للسياسة الاستعمارية، والنتائج السلبية للاحتكاك بالمستوطنين وورشهم. أنظر:

-Ben Ali (Fekar) Les Industries de Tlemcen. L'artisan indigène, In revue Questions pratiques de législation ouvrière et d'économie sociale, N° 45, Avril-Mai 1912, p : 119.

35- يقدر بن علي فخار أجور عمال النسيج في تلمسان دون هذه القيمة، ويؤكد على تراجعها بين سنتي 1889 و1909 في صورة كارثية، ويؤكد على تراجع هذه الأجور بالثلثين في فصل الشتاء مما يجعلها دون 1ف لليوم، وهي نفسها في القطاعات الأخرى:

السنة	أجرة الصانع	أجرة العامل	أجرة المتعلم
1889	بين *2,5* و*3*/ للشهر	2ف/ للشهر	بين *1,50* و2ف / للشهر
1909	5ف/ للشهر	بين*1,25* و *1,5*/ للشهر	1 ف / للشهر

-Fekar (B) Op.Cit, p: 120

36 -Bel, Op.cit., p: 265

[37]- عن دور التنظيمات الحرفية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا قبل الاحتلال أنظر: عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية - اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، رويبة، 2012، ص ص: 108-112. وكذلك : *Fekar (B) Op.Cit, pp 118-122.*

[38] - بعض رسوم القضاة لا تفصل في بعض القضايا وتحيلها على كتاب الضبط بالمحاكم الفرنسية - وهو موظف بسيط- ليحدد صاحب الاختصاص، أنظر: ح 14، سجل مالكي، *D*312.

[39] -*Demontès, Op.Cit, p: 47.*

[40] - *Bel, Op.Cit, p: 273.*

[41] - تكرر ذكر حرفة أمين الدلالين في رسوم بيع متروك المتوفين، وممن تولى هذا المنصب "الحاج السعيد بن محمد الطيب المتوفي في 1887/8/29، أنظر ح 5 في 1888/5/30، سجل حنفي، مفاصلات 1887 - 1891. ومن أمناء الحرف نجد "محمد بن الحاج حمدان" أمين السمانين (بائع السمن والزبدة والعسل)، المتوفي في أواخر سنة 1890، ح2 في 1891/1/20، نفس السجل السابق.

[42] - قبل الاحتلال كانت النقابات الحرفية هي المسؤولة على توفير وتوزيع مختلف المواد الأولية للحرفيين ، ينظر:

-Touati Houari, Les Corporations de Métiers à Alger à l'époque ottomane, Revue d'histoire maghrébine, Numéros,45-46, Juin 1987, p: 275.

[43]- عن هذه الاعتداءات انظر حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص ص:215-270. وكذلك جمال قنان، قضايا ودراسات

في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994،ص ص:114-123. وأبو القاسم سعدا لله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1830)ج1، القسم الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1902، ص ص:13-97. نشير إلى أن كل من بيل وديمونت ناقشوا أسباب انهيار الحرف ودور المنافسة الأوروبية في تراجع الحرف، ولكنهما لم يتطرقا إلى الأسواق التي دمرتها الإدارة من أجل بناء ساحة السلطة في السنوات الأولى للاحتلال.

[44] - *Ageron,(CH,R), Les Algériens Musulmane et la France, 1871-1919,T2, P.U.F, 1968, p: 395.*

[45]- تجسد هذا في رسوم بيع سلعة التاجر دحمين بعد إفلاسه، التي وردت في 12 رسما في شهر ديسمبر من سنة 1909 بسجل المالكية *D312*.

[46] - ح 137، في 1897/2/24سجل حنفي، سنة 1908. وانظر شراء ثلاثة يهود لثلثي أدوات وسلع حرار في ح 335 من نفس السجل.

[47]- ح 9 في 1890/4/28، سجل حنفي، من فيفري 1887 إلى جويلية 1891. وح578 في 1896/8/4، سجل حنفي، من ماي إلى نوفمبر 1896.

[48]- نفس الحكم والسجل السابقين. وجدنا نصا واحدا لديون يهودي على تاجر من جراء كراء المحل وبلغت قيمة الدين 1950ف، والنص لم يحدد المدة، ح 558، في 1908/7/29، سجل حنفي، من أوت إلى فيفري 1908.

[49] - في وقت كانت في فرنسا لا تتجاوز 3%، قنان، المرجع السابق، ص:131.

[50] - نفسه، ص:130.

[51] - أكد أجرون على الأضرار الفادحة التي خلفها القرض الربوي على مجتمع الريف والمدينة، واعتبره سببا مباشرا "في تحول الأهالي إلى أجراء" أنظر:

-Ageron, T2, Op.cit., p:387.
- A.N.O.M, F80, 1762.